ردمد : 2961-4074
ISSN: 2961-4074

سلسلة تقارير أسبار

رقم (432)

الجودة القضائية؛ وفق رؤية 2030 م

لجنة الشؤون القانونية والاستشارية

ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

رقم الإيداع : 1446/3664

مركز أسبار
ASBAR CENTER
31 عامًا Years
منذ 1994 Since

ملتـقى أسبـار
Asbar Council
(نادي تفكير)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:

د. فهد العرابي الحارثي

- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى

أ. د. خالد الثبيتي

- نائب رئيس الهيئة الإشرافية

د. فهد الغفيلي

- **د. علي الوهيبي:** الأمين العام
- **د. سكينة الشيخ -** مساعد الأمين العام
- التحرير

د. إبراهيم إسماعيل عبده

- التصميم والإخراج:

أ. صفوان يحيى مسعد

- **لجنة الشؤون القانونية والاستشارية**
- م. أحمد ابراهيم المحيميد **(رئيس اللجنة)**
- د. عبدالاله بن عثمان الصالح **(نائب رئيس اللجنة)**
- **أعضاء اللجنة*:**
- أ. أحمد بن عبد المحسن العساف
- أ. عاصم عبد الوهاب العيسى
- أ. لاحم حمد الناصر
- أ. فاطمة سعيد العثمان

* ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

تمهيد

يعرض هذا التقرير لقضية مهمة تمَّ طرحها للحوار في ملتقى (أسبار) خلال شهر فبراير 2025م، وناقشها نُخبة متميزة من مفكري المملكة في مختلف المجالات الذين أثروا الحوار بآرائهم البنَّاءة، ومقترحاتهم الهادفة، وجاءت بعنوان: (الجودة القضائية؛ وفق رؤية 20300م)، وأعد ورقتها الرئيسة أ. عاصم العيسى، وعقب عليها كلٌّ من: أ. نورة الوندة، وأ. أحمد المحيميد، وأدار الحوار حولها أ. لاحم الناصر.

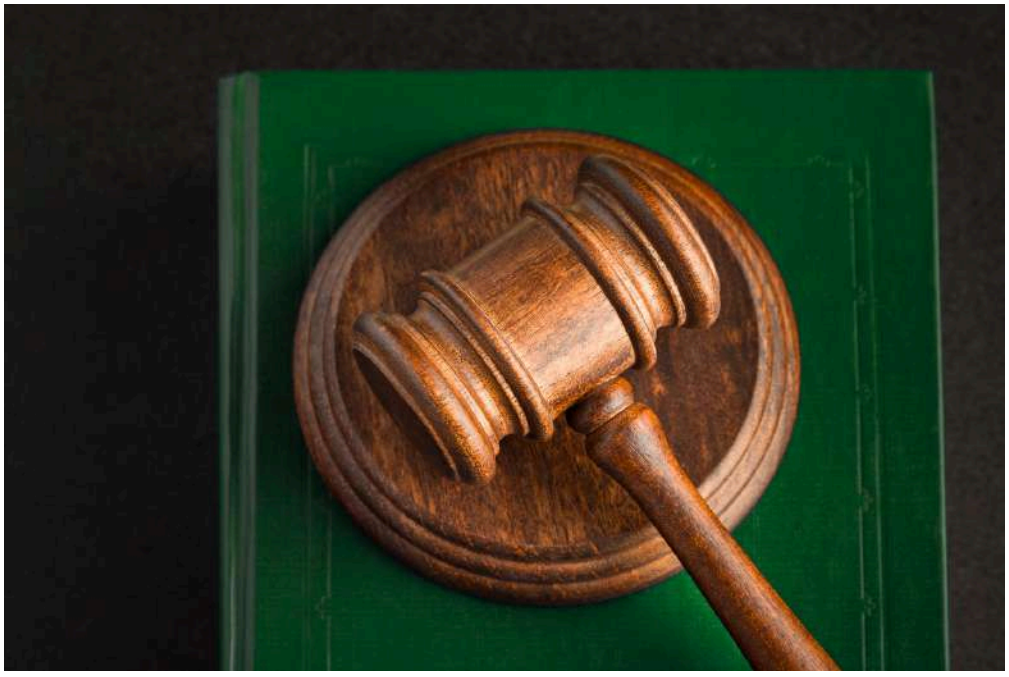

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تمهيد	1
الملخص التنفيذي	3
الورقة الرئيسة	6
التعقيبات	13
المداخلات حول القضية	17
أهمية الجودة القضائية في تعزيز منظومة العدالة.	17
رؤية 2030م، وتعزيز الجودة القضائية.	18
معايير الجودة القضائية لتحقيق العدالة، وتنظيم العملية العدلية.	18
توظيف الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي السعودي: الفرص، والتحديات.	19
جودة القضاء بين الأتمتة وضرورة التأهيل البشري.	21
تطور القضاء السعودي من تقنين الاجتهادات إلى مواكبة الشريعة الإسلامية.	23
التحديات، والتطلعات في النظام العدلي: نحو تحقيق الجودة القضائية.	24
التوصيات	28
المصادر والمراجع	29
المشاركون	30

الملخص التنفيذي:

يتناول هذا التقرير قضية الجودة القضائية؛ وفق رؤية 2030م، وأَشار أ. عاصم العيسى في الورقة الرئيسة إلى أن مبادرة الجودة القضائية تمثل خطوة رئيسية ضمن جهود وزارة العدل؛ وذلك للارتقاء بالبيئة العدلية في المملكة في إطار برنامج التحول الوطني، ووفق مستهدفات رؤية 2030م؛ حيث تهدف إلى تحسين جودة الأحكام القضائية، وتعزيز كفاءة العمل العدلي عبر رفع الكفاءة التشغيلية، وتأهيل الكوادر، ودعم التحول الرقمي، وتطوير المحاكم، ومنظومة التوثيق

وقد دشَّن معالي وزير العدل د. وليد الصمعاني إدارة الجودة القضائية في 15 ديسمبر 2024م؛ لتكون جهة معنية برصد مؤشرات الأداء، وتحليلها، وضمان التزام المنظومة العدلية بأفضل المعايير

ولتحقيق ذلك تم اعتماد (45) مبادرة تطويرية، أبرزها: مبادرة "الجودة القضائية" التي تركز على قياس دقة الأحكام، وتقليل نسبة الطعون، والتعديلات، وتحقيق العدالة؛ وفق التشريعات، والواقع العملي، كما تتناول المبادرة عوامل، مثل: سرعة إنجاز القضايا، والشفافية، والموثوقية، والأثر الاجتماعي، والاقتصادي للأحكام، وفي هذا السياق تتجلى أهمية تعزيز التكامل بين القضاة والمحامين، وتنظيم آليات فعالة لمراجعة التشريعات، والأحكام، إضافة إلى الاستثمار في التكنولوجيا،والتدريب المستمر؛ وذلك لضمان تحقيق أعلى معايير الجودة في العمل القضائي؛ مما يسهم في تعزيز الثقة العامة بالنظام العدلي، واستقطاب الاستثمارات، وضمان استقرار المجتمع.

وركز تعقيب أ. نورة الوندة على أهمية الجودة القضائية في تسهيل الوصول إلى العدالة، وتبسيط الإجراءات، وتمكين القضاة من التركيز على مهامهم الجوهرية؛ مما يعزز دقة الأحكام، كما أشارت إلى أن الجودة تتجاوز مجرد حسم النزاعات؛ حيث تسهم في تحقيق العدالة الوقائية التي تمنع نشوء نزاعات مستقبلية، وتعزز الاستقرار الاجتماعي، والاقتصادي، ونبهت إلى أن التعديلات التشريعية المتكررة قد تؤثر سلبًا على الجودة؛ مما يستدعي أحكامًا انتقالية، وتفعيل الأنظمة الإلكترونية،كما أكدت أن جودة الأحكام ترتبط بجميع الإجراءات السابقة عليها داعيةً إلى تعزيز الشفافية، واستقلال القضاء، وفيما يخص قياس الجودة تحفظت على إفصاح القاضي عن توجهه قبل النطق بالحكم حفاظًا على الحياد، وأخيرًا شددت على ضرورة التكامل بين القاضي والمحامي بوسائل تحافظ على استقلال القضاء.

في حين تطرق أ. أحمد المحيميد- في تعقيبه- إلى أن الجودة القضائية تعد عنصرًا أساسيًّا في تطوير المنظومة العدلية؛ حيث أوضح أهمية الشفافية من خلال توفير معلومات دقيقة حول الإجراءات القضائية، وكذلك سرعة التقاضي لضمان العدالة الناجزة، والحياد الذي يضمن الالتزام بالقوانين دون تحيز، وأكد المحيميد على دور وزارة العدل في تفعيل التحول الرقمي عبر منصات إلكترونية، مثل: "ناجز"، و"تراضي" اللتين ساهمتا في تحسين إجراءات التقاضي، وتسهيل وصول المستفيدين إلى الخدمات القضائية دون الحاجة إلى الحضور للمحاكم، كما تناول التعقيب أهمية الجودة في قطاع المحاماة مؤكدًا أن مهنة المحاماة تتطلب تأهيلًا معرفيًّا، ومهاريًّا متقدمًا، وأن توحيد الإجراءات داخل مكاتب المحاماة يساهم في تعزيز الكفاءة، وتقليل الأخطاء، وتطرق- أيضًا- إلى مسببات ضعف جودة الأداء القانوني، ومنها: ضعف الابتكار،والبحث الفني، وغياب الفكر القانوني الإستراتيجي في إدارة الدعاوى، وكذلك نقص الخبرة، والتدريب للمحامين الجدد، وفي ختام تعقيبه شدد المحيميد على ضرورة وضع معايير مهنية واضحة لتقييم الأداء، وتعزيز التدريب المستمر، وتفعيل الحوكمة في الجودة القضائية، وتحسين الرقابة؛ وذلك لضمان الامتثال للمعايير المهنية، وتحقيق الكفاءة في العمل القضائي.

وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور الآتية:

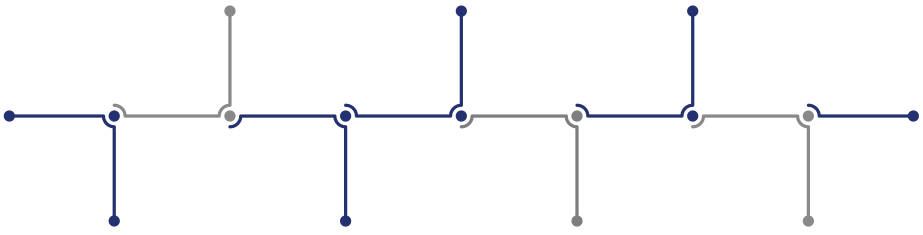

أهمية الجودة القضائية في تعزيز منظومة العدالة.

رؤية 2030م، وتعزيز الجودة القضائية.

معايير الجودة القضائية لتحقيق العدالة، وتنظيم العملية العدلية.

توظيف الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي السعودي: الفرص، والتحديات.

جودة القضاء بين الأتمتة وضرورة التأهيل البشري.

تطور القضاء السعودي من تقنين الاجتهادات إلى مواكبة الشريعة الإسلامية.

التحديات، والتطلعات في النظام العدلي: نحو تحقيق الجودة القضائية.

ومن أبرز التوصيات التي انتهى إليها المتحاورون في ملتقى أسبار حول القضية ما يلي:

وضع معايير دقيقة لاختيار القضاة؛ بحيث يتم اختيارهم بناءً على أربعة معايير أساسية: أولًا - معيار النزاهة الذي يضمن سلوكًا نزيهًا في كل قراراتهم. ثانيًا - العلم الشامل بالأنظمة والقوانين، وفهم النوازل، والإلمام بالأعراف التجارية،والاجتماعية، والمالية. ثالثًا – الذكاء، والفطنة، والقدرة على الإدراك السريع، واستيعاب القضايا المعقدة. رابعًا - قوة الشخصية، وإدارة العواطف؛ حيث يجب أن يكون القاضي قادرًا على الحفاظ على الحياد في جميع المواقف.

ضمان الكفاية المالية للقضاة، ومعاونيهم؛ بما يكفل استقلالهم المالي، ويحد من أية مخاطر فساد قد تؤثر على نزاهة الجهاز القضائي؛ مما يعزز الثقة في العملية القضائية، ويشجع على اتخاذ قرارات عادلة.

دعم المحاكم بتوظيف طاقم مؤهل من المحترفين الذين يمتلكون المهارات اللازمة لكتابة المحاضر، والضبوط بدقة، وهو أمر ضروري لضمان التوثيق السليم لما يحدث في الجلسات القضائية؛ وبالتالي ضمان سير العدالة بشفافية.

رقمنة جميع الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم، واللجان القضائية بعد تدقيقها، وتنقيحها مع الحفاظ على سرية البيانات، وحماية خصوصية الأطراف المعنية؛ بما يساهم في تسريع الوصول إلى الأحكام، ورفع كفاءتها.

استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتصنيف الأحكام القضائية، وتبويبها، واستخراج التسبيب، والأدلة، وعزوها إلى مصادرها القانونية الدقيقة؛ فضلًا عن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تفريغ محاضر الجلسات؛ وذلك لضمان دقة توثيق العمليات القضائية، وسرعة إنجازها.

توفير تدريب مستمر للعاملين في السلك القضائي؛ بما يضمن لهم الاطلاع على أحدث المستجدات القانونية،والتشريعية، والتقنية المؤثرة في عملهم؛ وبالتالي تعزيز جودة القرارات القضائية، وإبقاؤها متوافقة مع التطورات القانونية الحديثة.

تخصيص المحاكم؛ وفقًا للأنشطة المختلفة، مثل: المحاكم العمالية، والمصرفية، والتأمينية، وغيرها؛ وذلك لتسهيل عملية التقاضي، وتسريع إنجازها، وضمان أن كل قضية تتم معالجتها من قبل مختصين في المجال المعني.

الورقة الرئيسة: أ. عاصم العيسى

مقدمة:

ما أروع أن تكون أعيننا على التطوير، والتحسين دومًا؛ وذلك في سبيل نهضة بلدنا، وخدمة من يسكنون عليه؛ لتُعانِقَعَنان السماء، وعلى رأس ذلك: الخدمات العدلية ضمن برنامج التحول الوطني المُتمثِّل في "الارتقاء بجودة الخدمات العدلية" الذي يشمل ست ركائز، هي: رفع الكفاءة التشغيلية للمنظومة العدلية، وتحسين تجربة المستفيد، وتأهيل الكوادر العدلية، وتطويرها، ودعم برامج التحول الرقمي، وتعزيز قضاء التنفيذ، ومنظومة التوثيق، والأمن العقاري، وتطوير المحاكم التجارية، وضم هيئات النزاع المختلفة، ولجانها.

لقد تبنّتْ وزارة العدل (45) مبادرة شملت جميع أوجه التطوير للبيئة العدلية، ومنها: مبادرة "الجودة القضائية"، وهدفها تفعيل الجودة؛ بما يشمل الدعم اللازم للأعمال الموضوعية، وتوافق الأحكام مع التشريعات؛ مما يساهم في رفع جودة الأحكام

ولقد دشَّنَ معالي وزير العدل د. الصمعاني- حفظه الله- إدارة الجودة القضائية بتاريخ 14/6/1446هـ الموافق 15/12/2024م، لتُعنى بتحسين جودة الخدمات، والعمليات القضائية في جميع مراحل النظر القضائي، وهي تهدف إلى الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين، وتعزيز كفاءة العمل القضائي، ورفع مستوى الأداء في المحاكم، وتحقيق التميز المؤسسي، وأبرز مهامها: رصد مدى الالتزام بمعايير جودة الخدمات القضائية، وقياسها، ومراقبة مؤشرات الأداء، وإصدار التقارير، والمتابعة المستمرة للتحديثات على أفضل الممارسات في مجال الجودة القضائية، والإشراف على وضع الخطط التحسينية، وتنفيذها.

ولا يختلف اثنان على التطوير الملموس في البيئة العدلية الذي لامسَه القاضي، والمحامي، والمُتقاضي، والجميع، وأبرز ذلك سرعة الإنجاز، وأتمتة الإجراءات، وسن التشريعات المُتكامِلة، ونشر الأحكام، والمبادئ؛ وفق رؤية المملكة 2030م التي لامسَ الجميع نتائجها، ومع ذلك فالتطوير لا يقف، وأعين الوزارة، والمعنيين بالتحسين دومًا لا تغفل عنه، وبخاصة أن دور القضاء يُعدُّ أحد أهم أركان ما يمس استقرار حاجات الناس، وبيئته بيئة شائكة تُلامِس شتى أنواع التعاملات؛ ولذا تبرز أهمية المبادرة، وأهمية أن تضبط نفسها، وتُحاسبها.

وتُعدُّ مُبادرة الجودة القضائية من أهم المُبادرات، وأكثرها تحديًا، وستستمر مُتزامِنة مع وجود القضاء؛ ولذا بصفتي محاميًا ممارِسًا سأركِز- في ورقتي هذه- على بعض الجوانب المُصاحِبة للمبادرة، وما قيها من اقتراحات للتطوير، وبخاصة أنه باستطلاع رأي عدد من المحامين ذكروا أن نسبة لا يُستهان بها من الإجراءات، والأحكام لا تخلو من الملاحظات، والأخطاء، وعدم الجودة، وعدم الرضا.

أولًا - مؤشرات الجودة القضائية، ومن ذلك:

1- مؤشرات الدقة القانونية، والقضائية: من حيث دقة الأحكام، وهي مقياس مهم لجودة النظام القضائي، وعدالته، وقد يُقاس من خلال:

وأوصي بأن تكون هناك اجتماعات دورية بين رجال القضاء والمحامين، ولتكن ربع سنوية في سبيل تحقيق هذه التكاملية على أن تتسم هذه التجربة بالمسؤولية، والمصداقية، والتكاملية؛ وذلك بعيدًا عن الأحادية، أو أن ينحاز كل طرف لجانبه؛ فالجميع شركاء في العدالة يرجون رضى الله تعالى، وإتقان العمل، واللقاء المباشر هو الأفضل، والخيار الثاني يكون عبر لقاءات المحامين الدورية في هيئة المحامين، والرفع من خلالها بالمرئيات لوزارة العدل.

1- مؤشرات الزمن: من حيث الوقت المُستغرَق للفصل في القضايا، ومعدل إنجاز، أو تأخير الانتهاء من القضايا.

2-مؤشرات المصداقية، والشفافية: من أهدافها بناء الثقة العامة في المنظومة القضائية، وممكن قياسها من خلال:

أ- سهولة الوصول للمعلومات القضائية، ولعلَّ المملكة مُتقدِّمة في ذلك من خلال سهولة الاطلاع على تفاصيل القضايا، وعبر أتمتة مُتاحة للجميع تُساهِم في إتقان الحوكمة.

ب- علنية الجلسات: مما يُعزِز المُراقبةَ، والمُساءَلةَ.

ت- وجود آليات مُستقلة للمراجعة، وتفعيلها: ومن ذلك جهود إدارة التفتيش القضائي.

ونوصي- هنا- باستحداث آليات أخرى للمراجعة، والتدقيق، مثل: تأسيس جمعية من القضاة المُتقاعدين، والأساتذة، والمشايخ المُختصين تُعنى بالمراجعة، والتدقيق؛ وذلك خدمة للتكاملية، والعدالة، والشفافية

كما نوصي بإيجاد آليات مُستقلة تُسانِد المجلس الأعلى للقضاء تُعنى بتلقي الشكاوى المُصاحبة للأحكام، والإجراءات من أصحاب المسؤولية من القضاة المُتعاقدين، والمحامين المُختصين؛ إذ يوعز إليهم بتلقي الشكاوى، ودراستها، والتدقيق فيها،وإبداء التوصية بشأنها، ورفعها إلى إدارة التفتيش القضائي؛ وذلك كرأي مُسانِدٍ، أو استشاريٍّ في الشكوى؛ مما يُعزِّز توخي العدالة ما استطعنا لذلك، وبخاصة أن عدد القضايا، والمهام هائل، ويحتاج إلى تضافر جميع الجهود، وفي ذلك- أيضًا- قوة،وشفافية يُرحِبُ بها القوي الأمين، وتُساهِم في تحري الجميع للإتقان، والدقة.

أ- مؤشرات رضا الأطراف ذات العلاقة من عدة نواحي، منها: قوة الحكم، ووضوح الإجراءات، ورقي التعامل، ومن الممكن قياسها من خلال استطلاعات الرأي، والمقابلات الشخصية، وسماع ردود الفعل، والمرئيات،والاقتراحات، والتوصيات.

ثانيًا - قياس أثر التشريعات، والأحكام على المجتمع بشكل عام، ومن ذلك:

1- التأثير على الاستقرار، والأمن الاجتماعي: وذلك من خلال دراسة فاعلية التشريعات، والأحكام، وتطبيقها؛ وذلك من أجل الحد من الجريمة والمتلاعبين، وتحقيق الشعور بالأمان، وضمان استيفاء الحقوق. 3.

2- التأثير الاقتصادي، واستقطاب الاستثمارات: وذلك من خلال مؤشرات ثقة التجار، والمستثمرين بالمنظومة العدلية،وسرعة الفصل، والموازنة بين حقوق الدائنين، والمدينين، والتوازن المنشود في تطبيق الأنظمة، ومن ذلك ما يسعى إليه نظام التنفيذ من وجوب التنفيذ على المدينين، وإلزامهم بالوفاء للدائنين، وبما تحرص عليه الأنظمة من عدم المساس بحرية الأشخاص، والسجن مثلًا للمدينين، وبما يحرص عليه نظام الإفلاس من منح الأجل للتجار للوفاء مراعاةً لتقلبات السوق،والوضع الاقتصادي، والحرص على استمرارية النشاط الاقتصادي؛ فإنَّ هذا، وغيره الكثير من الأمثلة؛ مما يستوجب الحكمة دائمًا في مراعاة ظروف المجتمع، وتغيراته، والعرف التجاري، وتعقيداته، ويستوجب مراجعة التشريعات، وتطويرها، وحكمة القضاة، وحصافتهم.

ثالثًا - أدوات تحقيق مبادرة الجودة القضائية، ومقوماتها، ومن أهمها ما يأتي:

التقييم الدائم، والمراجعة لتسبيب الأحكام: أكَّدَت الأنظمة على وجوب أن تتضمَّن الأحكام أسباب الحكم، وأجزمُ أن لا جودة قضائية بلا أحكامٍ مُسبَّبةٍ تُناقِشُ الدفوعَ بتصدٍّ، وقوةٍ، وشفافيةٍ، ويجدر التركيز على هذا المبدأ، وأهميته في تحقيق العدالة؛ فالخصوم، ومحاموهم لا يتوقعون أن تكون جميع الأحكام لصالحهم، ولكن ما أجمل تأكيد أن تناقش الأحكام دفوع الطرفين؛ فتُمَنِّدُهَا وصولًا للعدالة التي يرتضيها فضيلة القاضي،

وقد أوجبت الأنظمة على القضاة التسبيب، ومناقشة الدفوع؛ بل وحق الأطراف في مناقشة الخبراء، والخصوم مباشرة، ومما استقر عليه القضاء من مبادئ (نقض الحكم عند عدم كفاية أسبابه)، وجميع ذلك لأجل استقصاء الحقيقة، وتحقيق العدالة.

وأوصي هنا بفكرة أتمنى من وزارة العدل التأمل فيها، وتتمثل في أهمية تعزيز دور القاضي في مناقشة دفوع الطرفين، وأنه لا بأس أن تتعدى هذه المناقشة لأسباب الحكم قبل النطق به؛ ليتمكنَ الأطرافُ من إبداء دفوعهم مباشرةً في كل ما يؤثر على الحكم، وتسبيبه؛ فيشحذ همّةَ القاضي في الفحص، والتدقيق، والتسبيب المتين؛ فيُساهم ذلك في تقليل عدد نقض الأحكام، ولا يخفى أن من مهام القاضي تحديد مواطن النزاع في القضية، والتركيز عليها في مناقشة الأطراف؛ بما قد يُسمى بهندسة القضية، ودفوعها؛ كي لا تُشتَّت القضية عن الدفوع غير المؤثرة، ويتضح ذلك جليًّا عند الاستعانة بالخبراء؛ إذ يجب- ابتداءً- تحديد مهامهم، وعرض تقاريرهم على الأطراف للمُناقشة، وما سبق قد يفتح المجال للتأمل عن مدى مناسبة إفصاح القاضي عن توجهه في الحكم قبل النطق به، وقد استقر العمل القضائي على عدم الإفصاح عن ذلك، ولا أعلم مستنده؛ فإن كان المستند الحكمة، والمصلحة فمناسب التأمل في ذلك؛ إذ إن مثل هذه المناقشات، والدفوع، وبالأخص في القضايا الشائكة قد تدعم الجودة القضائية.

ويدعم ما سبق أن الحكم الابتدائي، وأسبابه ليست سِرًّا على الخصوم، ويُتاح للأطراف إبداء التظلم، ومناقشة الحكم،والاعتراض عليه بشتى التسبيبات، والدفوع، ويُعزِز ذلك- أيضًا- أن الأحكام متى صدرت من عددٍ من القضاة؛ فإنه يجوز أن تصدر بأغلبية الآراء، وأن على الأقلية أن تُسجِلَ رأيَهَا في ضبط القضية، وعلى الأكثرية توضيح وجهة نظرها، وتُنظِم ذلك المادة (162) من نظام المرافعات الشرعية التي يُستفاد منها جواز اختلاف الرأي، ووجوب المناقشة، وأن ذلك لا يُضعِف الحكم؛ بليقويه، وأن القضاء قد اجتهد، وتحرّى الأصوب، وأنه لم يتجاهل دفوع الأطراف؛ بل قدّرَها، وناقشها، وهكذا فلتكُن الأحكام مُسبَّبة شفافة؛ وذلك لأجل العدالة، وإبراء الذمة.

ومن التوصيات- هنا- أهمية تنظيم الضبوط، وتحرير الأقوال، والمُناقشات بدقة لا أن يكون ذلك بانتقاء، ويجري العمل لدى بعض الدول أن يكون هناك تسجيلان: تسجيل شامل للمرجعية، وتسجيل مُرَكّز للمؤثر في الضبوط.

2- التدريب المُستمر لأصحاب الفضيلة القضاة، وجميع الكادر القضائي، والمحامين:

وتجدر الإشارة- هنا- إلى أهمية أن يشمل التدريب الجانب المعرفي الشرعي، والقانوني، والجوانب الفنية الأخرى المُصاحِبة للعمل القضائي؛ فلايستطيع القاضي أن يحكم بما لا يتصوره؛ فـ "الحكم على الشيء فرع عن تصوره"، ومن ذلك معرفة عرف التجار،وأساليبهم، وقراءة القوائم التجارية، وفهمها للقاضي التجاري، وعرف العمالة، وأصحاب العمل للقاضي العمالي، وفهم العمل المصرفي، وعرفه، وأساليبه، وعقوده للقاضي المصرفي، وهكذا، وأذكرُ أنني عندما عملتُ مستشارًا بلجنة المنازعات المصرفية كان رأي إدارتي- آنذاك- وتوجهها: حصولي على التدريب المصرفي؛ لأتمكنَ من إبداء الرأي في قضاياه، وقد حصل ذلك، وهو ما نفعني جدًّا، وأوصي به، ومن ذلك التدريب على المهارات الإدارية، والتنظيمية، والتعامل مع الحاسوب، والتطبيقات، والتكنولوجيا، والتدريب على إدارة الحوار، والوقت، وتحمُّل الضغوط، وفنون التعامل، واللباقة؛ بلأوصي بأن يتضمَّنَ ذلك المواد التعليمية؛ وذلك لحاجة القاضي، والموظف، والمحامي، والجميع لذلك، ولا يخفى أن التدريب من أهم أدوات تحقيق الجودة القضائية.

ولعلَّ من المفيد- هنا- تعميق الدراسة الأكاديمية للقضاة، والمحامين؛ وذلك بتضمين المحتوى للفقه الشرعي، والقانوني معًا، وبخاصة أن الواقع العملي قد امتزج؛ بحيث لا يمكن الفصل بين المسارين، ولا يُقبَل أن يكون المحامي من مدرسة،والقاضي من مدرسة أخرى، ولأهمية مهنة القاضي، والمحامي نوصي بأن تكون الدراسة خمس سنوات تشمل الفرعين معًا.

3- تفعيل دور المحامين، وتصويبه: جاهدت المسيرة العدلية لمنح المحامي دوره التكاملي في البيئة العدلية، والجودة القضائية، ومن المهم تأصيل دوره في الولاء للحق قبل موكليه من الخصوم، وعلى ذلك؛ فمن غير المقبول أن يتفنّن المحامي في اللَّدَد، أو تشتيت القضية، أو إطالة أمدها، أو إتعاب خصمه، أو المُماطلة؛ فدور المحامي أن يُعين لا أن يُعيق.

وأوصي- هنا- بالآتي:

أ- إعداد معايير للجودة القضائية، ومن ذلك جودة أعمال المحاماة.

ب- تصنيف المحامين.

4- استخدامات التكنولوجيا في المُساهمة في إتقان المنتجات العدلية، وتسريع الإجراءات: ساهمت التكنولوجيا- بلا شك- في إتقان الإجراءات القضائية، ومنتجاتها، ومن ذلك التبليغات، والتقاضي عن بعد، وتوفير الوقت، والحصول على المعلومة، وبفضل الله تعالى تميّزت الوزارة بالريادة، ومن الممارسة أن التقنية لا تعني أنها لا تُخطئ؛ ولذافباستمرارٍ هناك ملحوظات إجرائية على التقنية، ولعلَّ معالجات التقنية القائمة حاليًّا، و(المُتمثّلة بالتواصل العدلي- 1950- عبر نظام ناجز) تحتاج للتطوير، ومن ذلك الحاجة لإدارة ذات صلاحية يمكن الرجوع إليها مباشرة للمعالجة،وسرعة الحل.

وفي موضوع ليس بعيدًا عن التقنية حرصت الوزارة على تطوير النماذج التشغيلية للمحاكم، ونماذج تدقيق الدعاوى، ومن ذلك تصنيف الدعاوى، والمستفيدين؛ وذلك سَعْيًا من الوزارة لتطوير جودة الأداء إلّا أن ذلك لم يخلُ من أن بعض تحريرات الدعاوى، وتصنيفاتها، ونماذج الصحائف لم تكن تلبي الحاجة؛ ولذا يحسُن إضافة خانة (أخرى) للتصنيفات، وللنماذج، وبالأخص لاستخدام المحامين.

5- ضمان استقلالية القضاء، واللجان القضائية: يتمتع نظامنا القضائي باستقلالية نابعة من قوة الدولة، وحرصها على الحقوق، والعدالة، وأحد الملحوظات على الاستقلالية تمثلت في اللجان القضائية، وشبه القضائية المتناثرة لدى الوزارات، والحديث عن استقلاليتها كجهات قضائية عن الوزارات، والهيئات التابعة لها، ولا يخفى أن وزارة العدل في صدد مشروع جبار حاليًّا لضم جميع اللجان في محكمة مالية واحدة، ويجدر التنبه لموضوع الاستقلالية في هذا التشكيل، ونعني استقلالية الموظف، ورواتبه، وإداراته عن الجهة التنفيذية، كما نعني سلامة الإجراءات الشرعية للتقاضي أمام تلك اللجان؛ ومن ثَمَّ المحكمة، واستقلالية جهات الخبرة، وغير ذلك؛ مما يحسن التنبه إليه، في سبيل بناء نظام قضائي متين؛ وذلك بغض النظر عن الأشخاص القائمين عليه.

رابعًا - بعض التحديات التي تواجه الجودة القضائية، ومن ذلك:

1- توزيع الاختصاص القضائي، وتنازعه.

2- كثرة القضايا، والضغط على أعمال القضاة.

3- استقالات القضاة.

4-بعض حالات الفساد الخفي، ونعني المُجاملات، والمحسوبيات، وجهود المملكة بفضل الله ملموسة في الحزم في مكافحة أي انحراف، وتعزيز ثقافة النزاهة.

خامسًا - بعض عناصر الأدوار الرقابية، والمراجعة لتعزيز الجودة القضائية، ومنها:

1-الرقابة الداخلية من الجهاز القضائي، ومن ذلك- بلا شك- تبرز جهود إدارة التفتيش القضائي، واختصاصاتها؛ وفق المادة (12) من لائحة التفتيش القضائي.

2- رقابة رضى المستفيدين.

3-رقابة المحامين؛ ليكونوا مع أصحاب الفضيلة الثنائي الفاعل للتطوير، والجودة.

4- الرقابة التكنولوجية، والأنظمة الرقابية.

سادسًا - بعض التوصيات الأخرى، بالإضافة لما تضمّنته الورقة من توصيات:

1-تطبيق معايير إدارة الجودة، والأداء؛ وذلك باعتماد أنظمة جودة معترف بها عالميًّا؛ وذلك لتقييم أداء المحاكم، والقضاة،وجودة الأحكام.

2- تفعيل التكاملية مع الأجهزة الموازية، والمساندة للقضاء، وبالأخص الشرط، والنيابة العامة.

3-تخفيف أعباء القضاة، وزيادة عددهم، وعدد معاونيهم.

4-تطوير آليات الشكاوى، والمراجعة.

5-إجراء القياسات المُحايدة؛ وذلك لرضاء المتقاضين، والمستفيدين من الخدمات القضائية، والسعي لتحسينها.

واللهَ أسألُ لبلدنا، وقضائنا، وقضاتنا الأكارم التوفيق، والحفظ؛ فجهودهم لا تخفى، ولن نجزيهم أجرهم إلا بالدعاء لهم أن يحفظهم الله تعالى، ويكرمهم في الدارين.

التعقيبات:

التعقيب الأول - أ. نورة الوندة

إثراءً لهذا الموضوع البالغ الأهمية أود القول: إن مفهوم الجودة القضائية يراد به تيسير سبل الوصول إلى العدالة، وتحسين الإجراءات، وتيسيرها، وتقليل أعباء العمل على المحاكم، وإعادة تركيز عمل القضاة على الأنشطة القضائية البحتة، وتسهيل إدارة الدعوى، وفعالية الخدمات المساندة؛ ليتمكن القضاة نتيجة لذلك من إدارة القضية بشكل عادل، وصحيح؛ فيما يتصل بنتائجهم؛ سواء ما يتعلق بتوصيف الواقعة، أو تكييفها؛ بما ينعكس على جودة الأحكام

ومما يتصل بذلك أن فصل النزاع، وتوفير اليقين القانوني للخصوم ليس هو الغاية القصوى من جودة الأحكام؛ بل إن هناك ما هو أعمق من ذلك، وأعظم ثمرة؛ مما يتمثل في إرساء أحكام قضائية تمنع ظهور نزاعات أخرى، وتضمن الانسجام الاجتماعي،واستقرار العقود، والأمان الاقتصادي؛ مما قد نصطلح عليه بـ (العدالة الوقائية).

ومما أشير إليه في الورقة ما يتعلق بالتشريعات، وأثرها على الجودة القضائية، وأود القول: إن كثرة التعديلات، والقصور في الإطار الإجرائي قد يكون لذلك أثر سلبي على الجودة؛ ولذلك يتوجب تلافي ذلك من خلال إدخال أحكام انتقالية، وفعالية الأنظمة الإلكترونية؛ بما يتفق مع التشريعات، وتعديلاتها.

ومن المهم تأكيد أن جودة القرارات القضائية تتأثر بجودة جميع الخطوات التحضيرية التي تسبقها؛ وبالتالي يتعين علينا إيلاء الاهتمام بجميع الخدمات القضائية، وإجراءات التقاضي، وشفافيتها، وتلبيتها لمتطلبات استقلال القضاء، وضمانات التقاضي؛ وِفْقًا للتشريعات المقررة.

وأوكد ما أشار إليه كاتب الورقة الرئيسة من مؤشرات للجودة القضائية بيد أنه قد تختلف وجهات النظر في بعض المؤشرات إلا أننا في الجملة متفقون على ضرورة قياس الجودة مراعين في ذلك خصائص المؤشرات القياسية؛ بما يبرهن على صحة النتيجة، وسلامتها؛ لذلك فقد أختلف في كون نسبة الطعون كبيرة، والاعتراضات، أو قبولها تُعتبرُ مؤشرًا سليمًا يمكن أن يمنحنا نتيجة صحيحة للجودة القضائية؛ إذ إن الاعتراضات، وقبولها لا يعكسان بالضرورة جودة الأحكام، وقد يقال: إن قبول محكمة الاستئناف لاعتراض ما يمكن- أيضًا- أن يكون رأيها مَحَلًّا للاستدراك لو تم رفع الأمر إلى محكمة أعلى، كما أتحفظ على إفصاح القاضي عن توجهه في الحكم قبل النطق به؛ لكون ذلك من وجهة نظري قد يقود إلى إخلال بمبدأ الحياد،والاستقلال، كما أؤكد على ما أشير إليه من ضرورة التكامل بين دور القاضي والمحامي، وقد يتم تحقيق ذلك عبر وسائل كثيرة أكثر فعالية من الاجتماعات، هذا بالإضافة إلى أن الاجتماعات قد لا تكون مناسبة؛ وذلك خشية أن تكون ذريعة للمساس باستقلال القضاء، أو نزاهة العملية القضائية.

التعقيب الثاني - أ. أحمد المحيميد

الجودة القضائية، وأهميتها في تطوير المنظومة العدلية: تتضمن الجودة القضائية عدة جوانب رئيسية، منها:الشفافية عبر توفير معلومات دقيقة حول الإجراءات القضائية، والسرعة من خلال تقليل مدة الفصل في القضايا لتحقيق العدالة الناجزة، إضافة إلى الحياد؛ وذلك لضمان الالتزام بالقوانين، وعدم التحيز، وتسهيل وصول المستفيدين إلى الخدمات القضائية عبر القنوات الإلكترونية

وفي هذا الإطار حرصت وزارة العدل على تفعيل الخدمات الإلكترونية ضمن مستهدفات التحول الرقمي في المحاكم؛ حيث تم تطوير إجراءات التقاضي، مثل: تقديم الدعاوى، وطلبات الاعتراض، والاستئناف، وحضور الجلسات عن بُعد، والترافع الكتابي، والإشعارات الإلكترونية عبر بوابة (ناجز)؛ مما مكّن المستفيدين من متابعة قضاياهم إلكترونيًّا دون الحاجة إلى الحضور للمحاكم

كما أسهمت الوزارة في تحسين جودة الأحكام، وتعزيز كفاءة القضاء من خلال مركز تهيئة الدعاوى الذي دعم المحاكم في تقليل أمد التقاضي، ورفع مستوى رضا المستفيدين إلى جانب تفعيل منصات إلكترونية، مثل: منصة (ناجز)، ومنصة (تراضي)، ومنصة (الخبرة)، و(نفاذ) التي تقدم خدمات متكاملة للمستفيدين؛ مما يعكس التزام الوزارة بتطوير المنظومة العدلية، وتعزيز جودة الخدمات القضائية.

الجودة في المنشأة القانونية (المحاماة): تُعد مهنة المحاماة من المهن التي تتطلب تأهيلًا معرفيًّا، ومهاريًّا متقدمًا، ولا يمكن ممارستها دون تدريب كافٍ، وهو ما توفره الهيئة السعودية للمحامين، ومركز التدريب العدلي عبر برامج تدريبية تجمع بين الجانبين: العملي، والنظري، ونظرًا لأهمية ضبط مستوى الجودة في مكاتب المحاماة ظهرت الحاجة إلى توحيد الإجراءات الداخلية؛ وذلك لضمان الحد الأدنى من المعايير المهنية مع الحفاظ على استقلالية المحامي في دراسة القضايا، ومعالجتها، وقد انعكس ذلك بوضوح على القطاع العدلي؛ حيث أسهمت معايير الجودة في توحيد الإجراءات، وتقليل الأخطاء، وتسريع الإنجاز، وخفض التكاليف، إضافةً إلى تعزيز نقل المعرفة داخل المنشآت القانونية؛ مما يجعل الالتزام بهذه المعايير ضرورة لمواكبة التطور،وتحقيق كفاءة أعلى في العمل القانوني.

أهمية التدريب، والتأهيل القضائي، والقانوني: لا تزال الحاجة ملحّة إلى مدارس متخصصة في التدريب، والتأهيل القانوني تُعنى بإعداد المحامين فنيًّا، وإداريًّا بعد انضمامهم إلى المهنة؛ مما يسهم في ربط سوق العمل بالكفاءات القانونية المؤهلة، والمتمكنة من المعرفة القانونية، والأخلاقيات المهنية؛ وذلك لضمان جاهزيتها للعمل بكفاءة في المجال القانوني، والقضائي.

مسببات ضعف جودة الأداء القانوني:

1. ضعف الابتكار، والبحث الفني في المنشآت القانونية أدى إلى تراجع جودة الدفاع المقدم من المحامين؛ حيثإن تواضع الدفوع يقابله ردود تقليدية تفتقر إلى الابتكار؛ مما يعكس ضعف الأداء الفني لمكاتب المحاماة؛ سواء من حيث إعداد المذكرات من قبل المستشارين، والمحامين، أو من حيث الإشراف عليها؛ مما يؤثر على قوة المرافعات القانونية.
2. غياب الفكر القانوني الإستراتيجي في إدارة الدعاوى؛ حيث تفتقر بعض المنشآت القانونية إلى نهج جماعي منظم يعتمد على التخطيط المدروس، والبحث الجماعي لملفات القضايا؛ مما يساعد في صياغة دفاع أقوى، وأكثر توافقًا مع أهداف الموكل، والنتائج المرجوة.
3. تعتمد فرص نشاط المحامي، وقدرته على التفاعل مع ملفات القضايا على خبرته القانونية في المهنة، ومدى قدرته على الإسهام في تطوير منظومة المحاماة؛ سواء من خلال إنجاز العمل الإداري، أو بالمشاركة الفاعلة في الأعمال الفنية التي تتطلب اتخاذ القرار، والنقاش، والمحاورة القانونية.
4. تنمية القدرة على طرح الأفكار القانونية التي تعزز الملفات القضائية إلى جانب إجادة الحوار، والمناقشة؛ بما يخدم مسار الدعوى.
5. صعوبة تقييم أداء المحامين الجدد المنضمين حديثًا للمهنة، إضافةً إلى غياب رؤية تدريبية واضحة لدى بعض مكاتب المحاماة لكيفية تأهيل العناصر الجديدة، والاستفادة من إمكانياتها الفنية، والقانونية، وإبراز مهاراتها في بيئة العمل.
6. ضعف جودة العمل الفني في بعض مكاتب المحاماة أصبح عاملًا مؤثرًا في جودة الأحكام القضائية، وتطويرها؛ حيثيرتبط بمستوى أداء المكاتب، ونشأتها، هذا بالإضافة إلى آلية قبول المحامين في المهنة، ودور المكاتب في تقييم أدائهم،وتنمية مهاراتهم، وغالبًا ما يعتمد رفع كفاءة المحامين على مدى التزام هذه المكاتب بتوفير التدريب، والتطوير المهني المستمر.

التوصيات:

1. وضع معايير مهنية واضحة لتقييم جودة الأداء المهني.
2. تعزيز التدريب، والتأهيل المتخصص، والمستمر؛ وذلك لضمان تطوير الكفاءات القانونية.
3. تفعيل الحوكمة في الجودة القضائية لتحقيق الشفافية، والكفاءة.
4. تعزيز دور الرقابة السابقة، واللاحقة لضمان الامتثال للمعايير المهنية.
5. إعداد متطلبات الجودة للقضايا، ومعاييرها؛ وذلك بطريقة ميسرة، وسهلة التطبيق.
6. تصميم نماذج لمراقبة الجودة تقيس الكفاءة، والسرعة في كل مرحلة من العملية القانونية.

المداخلات حول القضية:

أهمية الجودة القضائية في تعزيز منظومة العدالة: تعتبر الجودة القضائية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها منظومة العدالة؛ حيث تساهم بشكل جوهري في ضمان تحقيق العدل؛ وذلك من خلال إصدار أحكام تتسم بقوة التسبيب، وجودة النظم، وسلامة اللغة، وتعد هذه الأحكام مرجعًا حَيَوِيًّا للمحاكم، والقضاة، والمشرعين الذين يستنبطون منها القوانين، والنظم، كما أن الجودة القضائية تؤدي دورًا مِحْوَرِيًّا في جذب الاستثمارات الخارجية؛ مما يعزز الطمأنينة لدى المستثمرين المحليين، والدوليين؛ فضلًا عن ذلك تعتبر الجودة القضائية من العوامل الأساسية التي تقوي العقد الاجتماعي؛ مما يسهم في خلق بيئة مجتمعية آمنة، ومستقرة يشعر فيها الأفراد بالأمان، والثقة.

وفي ظل التطورات التشريعية، والتقنية الحديثة تتعزز أهمية الجودة القضائية؛ وذلك من خلال التخصيص الدقيق للمحاكم المتخصصة، مثل: (المحاكم العامة، والجزائية، والتجارية، والأحوال الشخصية، والعمالية، والإدارية أمام ديوان المظالم)؛ مما يسهم في تعزيز فاعلية معالجة القضايا، وسرعتها حسب طبيعتها، وتكتسب هذه الأهمية أهمية إضافية من خلال التشريعات الحديثة، مثل: نظام المعاملات المدنية، ونظام التكاليف القضائية، والأحوال الشخصية، ونظام الإثبات الذي يساهممفي تيسير الإجراءات القضائية، وتوضيح الحقوق، والواجبات.

إلى جانب التشريعات أدت التطورات التقنية دورًا حيويًّا في تطور النظام القضائي؛ حيث أصبح من الممكن عقد الجلسات عن بُعد، وتفعيل الترافع الإلكتروني، وهذه التقنيات ساهمت في تسريع الإجراءات، وتقليل التكاليف؛ بما يغطي جميع مراحل العملية القضائية؛ وذلك بدءًا من رفع الدعوى، ووصولًا إلى تنفيذ الأحكام، ومرورًا بالمرافعات، والمذكرات، والدفوع أمام المحاكم الابتدائية، والمتخصصة، ثم الاستئناف، والتنفيذ، ووصولًا إلى النقض، وطلب التماس إعادة النظر أمام المحكمة العليا، ومن خلال هذه التحولات تساهم الجودة القضائية في ترسيخ مبادئ العدالة، والشفافية، وضمان الحقوق؛ مما يعزز كفاءة الأجهزة العدلية، كما أنها تعزز النزاهة، وتساهم في مكافحة الفساد، وتحمي حقوق الإنسان؛ مما يعكس التزام الدولة بتقديم عدالة فعالة، ومتطورة.

رؤية 2030م، وتعزيز الجودة القضائية:

تم جعل مفهوم الجودة القضائية جزءًا من نتائج رؤية المملكة 2030م؛ مما ساهم في تقبل هذا المفهوم على نطاق واسع، والمشاركة في تقييم إجراءات التقاضي، ونمط تعامل المختصين في أهم مؤسسات العدالة الجنائية، وفي هذا السياق تم تحديد العديد من مجالات الجودة، ومعاييرها، مثل: جودة الحياة، وجودة التعليم، وجودة الحياة الوظيفية، ومع ذلك لم يتم تحديد ترتيب المملكة في مجال الجودة القضائية.

وحتى الآن لم يتم ملاحظة أية مشكلة متعلقة بالتقاضي؛ وذلك بفضل القفزات التنظيمية، والتنفيذية التي تم تحقيقها، هذا بالإضافة إلى أتمتة إجراءات التقاضي التي تم التطرق إليها؛ مما أتاح تحسينًا مستمرًا في تطوير هذا المرفق الحيوي، وعلى الرغم من أن محور التقاضي يندرج تحت الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة إلا أنه يُعتبر من المحاور الأساسية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، كما يتم اعتباره أحد مقومات الأمن الوطني؛ حيث يتم تنظيم الحقوق، وحمايتها؛ بما يتواكب مع باقي عناصر الأمن الوطني، وتم اقتراح ضرورة مراجعة كفاءة الأحكام القضائية، وفعاليتها للتأكد من الجودة القضائية المأمولة على الصعيدين: الوطني، والدولي؛ وذلك بما يتوافق مع التوجهات الرسمية للدولة في تطوير مرفق القضاء.

معايير الجودة القضائية لتحقيق العدالة، وتنظيم العملية العدلية: من الأهمية بمكان عند الحديث عن عملية الجودة القضائية بمفهومها الشامل التطرق إلى عدد من النقاط الأساسية التي تسهم في تحقيق هذه الجودة، ومن أهمها:

- جودة معايير اختيار القضاة: يجب تحديد معايير دقيقة لاختيار القضاة بناءً على القدرة المهنية، والأخلاقية؛ وذلك لضمان استقلالية المحكمة، وعدالتها.
- جودة معايير اختيار معاوني القضاة في مختلف الإدارات العدلية: يجب أن يتم اختيار الكوادر المدربة، والمؤهلة على جميع الأصعدة؛ بما يضمن تقديم الدعم اللازم للقضاة في أعمالهم.
- استمرار التدريب، والتطوير لجميع العاملين في المجال العدلي: يجب توفير أدوات تدريبية ذات جودة عالية لجميع العاملين في القطاع العدلي، وقد تم التطرق إلى هذه النقطة في الورقة الرئيسة بشكل مفصل.

- الاهتمام بالأمان المالي للقضاة، والعاملين في القطاع العدلي: تعتبر هذه النقطة من أهم عوامل تحقيق جودة القضاء؛ إذكيف يمكن للقاضي أن يطور من نفسه، ويقبل بالمحاسبة الشديدة في عمله إذا كان لا يشعر بالأمان المالي؛ من حيث المردود المادي لوظيفته؟ وفي ظل الوضع الحالي قد يتطلع بعض القضاة إلى مغادرة العمل في حال توفرت الفرصة لذلك؛ مما يضعف فاعلية النظام القضائي.
- تطوير برامج تدريبية للقضاة: تم تقديم برامج تدريبية مكثفة للقضاة؛ وذلك من خلال مركز التدريب العدلي خلال السنتين الماضيتين؛ مما يعكس اهتمامًا كبيرًا بتطوير قدراتهم.
- توحيد جهة التعليم، والتدريب، وتطوير القضاة، والعاملين في القطاع العدلي: ينبغي توحيد الجهة المسؤولة عن تدريب القضاة، وجميع العاملين في القطاع العدلي مع السماح لأعضاء هيئة التدريس، أو هيئة التدريب بالعمل في الجوانب العدلية؛ وفق ضوابط معينة، وحاليًّا توجد ثلاث جهات رسمية معنية بهذا المجال، وهي المعهد العالي للقضاء، ومركزالتدريب العدلي، ومعهد الإدارة العامة.
- التحديات في تطبيق الأنظمة: تم تطبيق العديد من الأنظمة الجيدة، مثل: نظام تسجيل الجلسات الحضورية،والافتراضية في المحاكم، ولكن في التطبيق الفعلي لم يكن التسجيل دائمًا، وهذا يحد من الاستفادة الكاملة من هذه الإجراءات لتحسين الجودة.
- رؤية تطلعية: يجب أن يتم تشجيع المتقاضين، والمحامين على المشاركة في عملية مراقبة الجودة؛ وذلك من خلال إرسال إشعارات برغبتهم في المرور، والمشاهدة إذا كانت لديهم ملحوظات على الجلسات لضمان أن يكون الجميع جزءًا من عملية الجودة.

توظيف الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي السعودي: الفرص، والتحديات: يعد توظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي خطوة مهمة نحو تعزيز كفاءة النظام العدلي، وتسريع إجراءات التقاضي؛ مما يوفر دعمًا قانونيًّا سريعًا، ودقيقًا للقضاة، والمحامين، ولتحقيق ذلك يجب أولًا - رقمنة جميع الأحكام الصادرة عن المحاكم مع ضمان تنقيح هذه الأحكام لحماية الخصوصية، والبيانات الشخصية، وعلى الرغم من التحديات الناتجة عن كون العديد من الأحكام القضائية تصدر بشكل ورقي إلا أن الرقمنة تتطلب مراحل متعددة لتدقيق المعلومات المدخلة، والتأكد من صحتها، والرقمنة لا تقتصر على الأحكام القضائية فقط؛ بل يجب أن تشمل الأنظمة، والتشريعات، واللوائح التنفيذية الصادرة عن الجهات التشريعية، والقرارات الحكومية ذات الصلة بالشؤون القانونية، كما ينبغي رقمنة مذكرات المحامين، وتقارير القضايا، والفتاوى الشرعية، وبعد جمع هذه البيانات يتدخل الذكاء الاصطناعي لتحليلها بشكل فعال؛ وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية، مثل: الجامعات،والهيئة السعودية للبيانات، والذكاء الاصطناعي، ومن الممكن أن يشمل المشروع دعوة مستثمرين للمشاركة فيه، أو رعاية صندوق الاستثمارات العامة؛ بحيث تكون بعض خدماته مدفوعة لضمان استدامته ماليًّا.

وعلى الرغم من وجود بعض أعمال الرقمنة الحالية إلا أنها تقتصر على حالات محدودة، كما أن غالبية البيانات تأتي في صيغة غير قابلة للمعالجة من قبل أنظمة الذكاء الاصطناعي، مثل: الصور، أو المستندات غير القابلة للتحليل الرقمي، وهذا يتطلب حلولًا تقنية متطورة لتحويل هذه البيانات إلى صيغ قابلة للمعالجة

وفي عام 2022م بدأت ماليزيا تجربة استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء، وخصوصًا في ولايتي: (صباح)، و(ساراواك)؛ حيث تم تطوير نظام تحكيم يعتمد على الذكاء الاصطناعي؛ وذلك لتقديم توصيات بشأن العقوبات في قضايا، مثل: المخدرات، والاعتداءات الجنسية إلا أن هذه التجربة أثارت جدلًا قانونيًّا؛ حيث اعترض بعض المحامين على استخدام الذكاء الاصطناعي في إصدار الأحكام مؤكدين أن الأحكام القضائية تتطلب تقديرًا إنسانيًّا للعوامل المخففة، وهو ما قد لا يستطيع الذكاء الاصطناعي التطرق إليه بدقة، كما تم طرح تساؤلات بشأن الشفافية، والأخلاقيات؛ مما يستدعي رقابة بشرية لضمان عدالة القرارات.

وتجارب أخرى، مثل: "القاضي الروبوت" في إستونيا، و"الروبوت الوسيط" في كندا أثبتت الحاجة لتوازن بين التقنية والاعتبارات القانونية، والإنسانية، وهذه الأنظمة سلطت الضوء على أهمية معالجة القضايا بمراعاة العوامل الاجتماعية،والنفسية التي لا يستطيع الذكاء الاصطناعي معالجتها بدقة، وعلى الرغم من هذه التحديات يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز جودة القضاء السعودي في عدة محاور أساسية، ومن أكبر التحديات التي يواجهها القضاة، والمحامون هو البحث عن السوابق القضائية، وبفضل الذكاء الاصطناعي يمكن البحث بشكل ذكي عن الأحكام السابقة، وتحليل الأنماط القضائية؛ مما يساعد القاضي في اتخاذ قرارات متسقة، وعادلة، كما يمكن للذكاء الاصطناعي مراجعة الأحكام المقترحة، وتنبيه القاضي إلى أيةتناقضات مع القوانين السابقة، أو الكشف عن نقاط ضعف قانونية قد تؤثر في الأحكام.

كما يُمكن للذكاء الاصطناعي تلخيص القضايا، ومستنداتها؛ مما يوفر الكثير من الوقت، والجهد، ويسمح للقضاة بالتركيز على التحليل القانوني بدلًا من الانشغال بالتفاصيل الروتينية، وعلى الرغم من أن الذكاء الاصطناعي لن يحل محل القضاة؛ فإنهسيعمل كأداة قوية لتحسين جودة الأحكام، وتسريع الإجراءات؛ وبالتالي تقليل الأخطاء

وتسعى وزارة العدل إلى تفعيل الذكاء الاصطناعي، والرقمنة في كافة تعاملاتها القضائية، وهو ما يُعَدُّ إنجازًا ملحوظًا يعكس التزام المملكة بتطوير النظام القضائي، وتؤكد وزارة العدل على الجهود الكبيرة التي بذلتها في رقمنة الأحكام، والصكوك، كما أن هناك مواقع حكومية عديدة، مثل: موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، والمركز الوطني للوثائق، والمحفوظات، وتوفر الأنظمة السعودية مع التحديثات بشكل فعال، وميسر، ولكن يبقى أن أنظمة الذكاء الاصطناعي في القضاء تُستخدم حاليًّا في مجالات محدودة لتقديم الدعم للقضاة في فهم جوانب القضايا القانونية، ولن تحل محل القاضي، ومن المهم التمييز بين تقنيات المعلومات التقليدية، مثل: "تراضي" التي تُستخدم في المنصات القضائية، وبين الأنظمة الذكية التي تدعم القضاة في اتخاذ القرارات، وإلى جانب ذلك هناك تحذيرات تتعلق باعتماد النظام القضائي بشكل مفرط على الذكاء الاصطناعي؛ مما قد يؤدي إلى تقليل جودة القاضي، وقدرته على الاجتهاد؛ فيجب أن يكون الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة للقضاة، لا بديلًا عنهم، ويجب أن يُستخدم بحذر مع استشعار بعض المخاطر التي قد تنتج عن الاعتماد عليه بشكل مفرط.

جودة القضاء بين الأتمتة وضرورة التأهيل البشري: من المهم أن يُدرك أن نقص جودة القضاء لا يمكن تعويضه بالمجاملات تمامًا كما لا يمكن علاج ضعف الصحة بمديح المريض؛ فالنمو، والتطور لا يتحققان إلا بتحديث ما هو موجود؛ إذ لا يمكن اعتبار ما تم تحقيقه في الماضي بمثابة نهاية المطاف؛ بل هو دائمًا في حكم الماضي مهما بدا كاملًا، وبالطبع يُعتبر العدليون أولى بالحكم، والتقييم في هذا الصدد، وفي تصور البعض؛ فقدأصبحت شخصية القاضي اليوم غامضة خلف الشاشات؛ حيث تراجعت العلاقة المباشرة بين القاضي والخصوم؛ فقد ضاعت الفائدة من الفراسة، وكاريزما القاضي، ولا يُعلم الخصم؛ وذلك حسب المتداول، وكيف تم تداول قضيته بين القضاة، كما قد يُلاحظ- أحيانًا- تأجيل الأحكام، وتوقيع العقوبات لسنوات، وقد يُرجع ذلك إلى تغيير القضاة الذين يتعاملون مع القضايا؛ فضلًا عن تخوف البعض من تحمل المسؤولية، واتخاذ الأحكام بسبب ضعف التأهيل.

ويُعتقد أن القاضي الآلي هو الحل، لكن هذه الرؤية تُقلل من قيمة مهنة القضاء النبيلة؛ وذلك بالنظر إلى معاملات إلكترونية قد يَعبث بها من يشاء، وعلى الرغم من أن الأتمتة قد تُقدم بعض الفوائد إلا أنها لا يمكن أن تُغني عن القاضي البشري؛ فمثلًا تم ملاحقة أحد القضايا التي استمرت سنوات بواسطة قاضٍ محنك في السبعينات من عمره، وعضو سابق في مجلس الشورى، ورئيس لمجلس فقه معروف بالوقار، والمصداقية، ويُعتقد أن الأتمتة توفر بعض الفوائد، ولكن لا يمكن استبدال القاضي البشري بها، كما لا تُعتبر الأتمتة مبررًا لعدم تخريج الأعداد الكافية من القضاة؛ ففي منتدى الرياض منذ عشرين عامًا تمت الإشارة إلى النقص الكبير في عدد القضاة مقارنة بالدول المجاورة، والدول العالمية؛ وذلك من خلال محاضرة المحامي عبد العزيز القاسم، وهذه المشكلة مشابهة تمامًا للمشكلة التي يتم مواجهتها في التخطيط العمراني؛ حيث أظهرت دراسة من الاستشاري العالمي (PWC) أن عدد خريجي برامج التخطيط في المملكة لا يتجاوز (1) من كل (10) طلبات. على الرغم من الدعم الذي قدمته وزارة المالية لبرامج التخطيط إلا أن تسعة أعشار تلك الجهود قد تم خسارتها في الاقتصاد، وجودة الحياة،وجاذبية المدن للاستثمار، وقدرتها على دعم الاقتصاد الوطني.

ويبقى الإنسان، والتدريب، والاختيار الدقيق، والتأهيل المتكامل مهمًا جدًا للقضاء، واليوم القضاء أصبح بتكاليف قضائية، وهي مجدية، ويجب استثمار ذلك بجودة القاضي بالتوازي مع جودة الإجراءات، وأتمتتها

والقاضي؛ ليكون قاضيًا لابد له أن يكون مُلِمًّا بالعلوم الشرعية، والقانونية، والمهارية من أدوات بحث، وتعامل مع التقنية، ونحوها، وعُرْف السوق، ومن ذلك معرفة أساليب التجار، والمعاملات، وحيل الناس، وأعرافهم، وبغير ذلك لن يجود، وسيكثر خطؤه

ولا يمكن لقاضي تجاري لا يعرف قراءة، ولو أولية للقوائم المالية، ولا لقاضي الأحوال الشخصية أن لا يعرف فنون التعامل بين الأزواج، وتطور الأعراف الاجتماعية، وتعامله بالصلح، والمودة، وحب الإصلاح، وفنون الحزم، واللين، ونحو ذلك، والمهارات اللغوية؛ فيجب أن يجيد التعبير، وكذلك أن يجيد التحليل الفلسفي، والمنطقي، والإنساني، ومهمة القاضي لأجل الجودة تتطلب الكثير، ومع الأسف لا يدعمها جودة التعليم، ومخرجاته.

ومن أهم أسباب الجودة القضائية دقة المضبطة القضائية، وشمولية محاضر الجلسات، وتسجيلها لكل ما يدور في الجلسات، وهذا ما تفتقر له محاكمنا على وجه العموم؛ فكتاب الضبط لا يجيدون في كثير من الأحوال الكتابة الاختزالية، ولا تسجيل الجلسات، ومن المعلوم أن هناك الكثير من الأدلة، والدفوع، والإقرارات تتم في جلسات التقاضي، وعند عدم تسجيلها،وضبطها في محاضر الجلسات لا يمكن الاستدلال بها، أو العودة إليها، ولكون القضاة هم العنصر الرئيسي في تحقيق الجودة القضائية؛ لذلك يجب أن يكون هناك تركيز على تدريبهم، وتأهيلهم بشكل مستمر، وهذا يشمل التدريب على الجوانب القانونية،والفنية، وكذلك على استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمل القضائي، ومن المهم أن يشمل التأهيل التدريب على الجوانب التخصصية؛ بما في ذلك مهارات التكيف الثقافي، خاصة وأن بيئة العمل القضائي الجديدة تختلف ثقافيًّا عن بيئة العمل السابقة، ويُشدد على ضرورة إتاحة الفرصة للقضاة، والموظفين لتعلم كيفية إدارة التغيير، والتفاعل بشكل إيجابي ضمن السياق الجديد؛ وذلك لتحقيق أفضل نتائج في تحسين النظام القضائي.

بقي أمر آخر يخص القضاة، وهو تأهيلهم العلمي؛ فهل يكفي أن يحفظوا هذه المتون، وكتب الفقه، والأصول، أم أنهم بحاجة إلى أكثر من ذلك؟ من المهم جِدًّا حصول القضاة على دورات مستمرة تتعلق بطبيعة عملهم، ومستجدات العصر في الشريعة، والقانون، ونوازل العصر بحكم تغير الأحوال، والوقائع، وطبائع الناس، والجرائم المستحدثة التي لم تكن معروفة سابقًا،ومن المفيد جِدًّا انفتاح القضاة كذلك على سائر العلوم الإنسانية، والاجتماعية، والإدارية، وليس مطلوبًا منهم أن يكونوا موسوعيين؛ فهذا عبء يتجاوز دورهم، ولكن أن يكونوا على اطلاعٍ كافٍ على مستجدات العصر، والعلوم؛ بحيث تكون أحكامهم مبنية على فهم واسع، ومن المفيد جِدًّا ابتعاثهم إلى بعض الدول بدورات قصيرة للاطلاع على تجارب الآخرين، وهناك دول إسلامية يمكن فحص تجاربها في القضاء، والاستفادة منها، مثل: إندونيسيا، وماليزيا، وتركيا، وغيرها.

تطور القضاء السعودي من تقنين الاجتهادات إلى مواكبة الشريعة الإسلامية: يختص القضاء السعودي بحالتين رئيسيتين تختلفان عن الأنظمة القضائية الغربية:

1)التقنين، والتحول من الاجتهاد إلى التشريع المدون: ففي الأنظمة الغربية يتم تدوين القوانين بشكل كامل،وتفصيلي، بينما في السعودية كان يعتمد بشكل كبير على المذهب الحنبلي، والشريعة الإسلامية؛ مما منح القاضي مساحة واسعة للاجتهاد في العديد من القضايا، ولكن في الآونة الأخيرة هناك جهود حكومية لتقنين القضاء، وهي التي بدأت تظهر بوضوح في مجموعة من الأنظمة الجديدة، مثل:

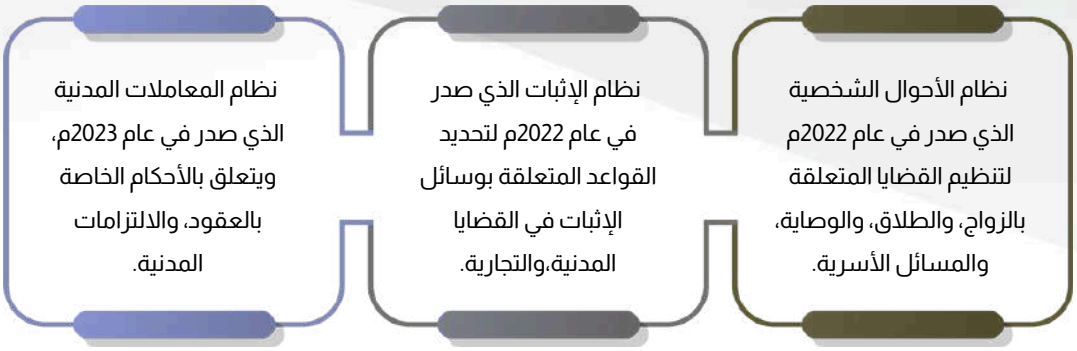

ومع ذلك لا تزال بعض المجالات تحتاج إلى تقنين واضح، ومحدد، مثل: نظام العقوبات (القانون الجنائي) الذي لا يزال في حاجة للتطوير.

1)أولوية القضاء الشرعي على الأنظمة القضائية الأخرى: من الأمور التي يتميز بها القضاء السعودي هي أولوية القضاء الشرعي على الأنظمة القضائية الأخرى، مثل: النظام التجاري، والمالي؛ فعلى سبيل المثال:

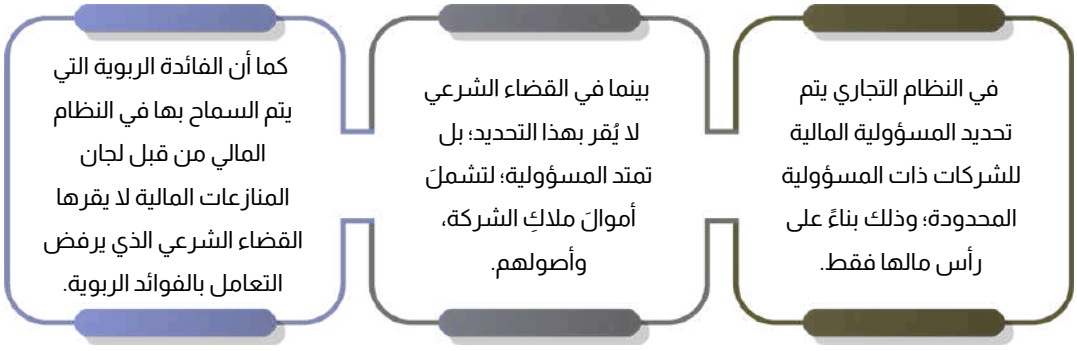

فتُظهر هذه الفوارق بين الأنظمة القضائية أهمية أن يعمل القضاء السعودي على تحقيق التوازن بين التشريعات الحديثة ومتطلبات الشريعة الإسلامية؛ وذلك لضمان استدامة العدالة، وحمايتها من أي تضارب بين الأنظمة القانونية المعتمدة.

التحديات، والتطلعات في النظام العدلي نحو تحقيق الجودة القضائية: لا يُختلف على التطوير الملموس في البيئة العدلية الذي تم ملاحظته من قبل القاضي، والمحامي، والمتقاضي على حد سواء؛ فقد أصبح من الممكن ملاحظة سرعة الإنجاز، وأتمتة الإجراءات، وسن التشريعات المتكاملة، ونشر الأحكام، والمبادئ إلا أن الأهم بالنسبة للمتقاضين هو مؤشرات رضا الأطراف ذات العلاقة؛ حيث يعتمد ميزان العدالة على القوانين،والأنظمة التي تضمن حقوق المواطنين، وتحميهم من التمييز، والظلم، كما تُعتبر المحاكم مرجعية أساسية في فصل النزاعات، وتطبيق القانون.

وعلى الرغم من هذا التطور الكبير في البيئة العدلية؛ فإنه يُحتاج إلى النزول إلى أرض الواقع لفهم مستوى الرضا لدى المواطنين، والشركات بشأن تجاربهم في القضايا المنظورة بالمحاكم؛ فالكثير من الأشخاص الذين سلبت حقوقهم لا يزالون يعانون من تأخر إصدار الأحكام؛ وذلك بسبب عدد من التحديات التي تواجه الجودة القضائية، ومن أبرز تلك التحديات: تغيير القضاة المستمر، والمماطلة، والتأجيل من قبلهم، أو حتى فساد البعض الذي يظهر في شكل مراعاة المحسوبيات، والمجاملات؛ مما يؤثر سلبًا على سير القضايا، ونزاهة الأحكام

وعلى صعيد آخر ما يُشاهد حاليًّا في وسائل التواصل الاجتماعي من أخبار المنازعات المتعلقة بقضايا متنوعة، مثل: التأمين، والقضايا الطبية، والإخلال بأصول النزاهة العلمية، والابتزاز الإلكتروني، والتشهير، والسب، وقضايا السوق العقاري، وغيرها، وهنا تبرز الحاجة إلى متخصصين من القضاة، والمحامين الذين يمتلكون المعرفة العميقة بهذه القضايا؛ وفقًا للواقع المعاصر، كما يجب تأكيد ضرورة أن يُسمع صوت المواطن في ظل هذا التسابق التقني الهائل

ويجب أن يُعتبر استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم داعمًا، وميسرًا للقضاة، وليس بديلًا عنهم في إصدار الأحكام؛ لأن بعض الحلول التي قد يُقدمها الذكاء الاصطناعي قد تكون بعيدة عن تحكيم الجانب الإنساني في القضايا.

أما بالنسبة للمحامين؛ فيجب التنويه إلى ضرورة التزامهم بأخلاقيات المهنة؛ حيث لا يقتصر دورهم على كسب القضايا فقط؛ بل يشمل- أيضًا- تحقيق العدل، وإنصاف الحق؛ فبعض المحامين قد يتلاعبون بالقانون، أو يستغلون قصور الإجراءات، أو يتعمدون استخدام الثغرات لإفلات المجرمين، وهو بذلك لا يخالف رسالة المحاماة فحسب؛ بل يخالف القيم الشرعية، ومبادئ العدالة التي يقوم عليها القانون؛ مما يُفسد منظومة العدالة؛ إذ المحاماة ليست مجرد وسيلة لكسب القضايا؛ بل هي رسالة لتحقيق العدالة، ويجب أن تُوضع فوارق واضحة بين المحاماة كرسالة وأي استغلال للثغرات القانونية؛ وذلك لإفلات المجرمين من العقاب.

إن الجودة القضائية ليست شأنًا حكوميًّا عدليًّا، وقضائيًّا فقط؛ فالأنظمة، والتعليمات، والحوكمة الفعالة لن تكون مجدية ما لم يتفاعل أطراف الدعوى القضائية، ويتجاوبون معها، وخاصة المدعِي، والمدعَى عليه، ووكلاءهم من المحامين؛ حيث أصبح الترافع مقتصرًا على المحامين، والأزواج، والأصهار، أو الأشخاص من ذوي القربى حتى الدرجة الرابعة، وأيضًا الممثل النظامي للشخص المعنوي، والوصي، والقيم، وناظر الوقف في قضايا الوصاية، والقوامة، ونظارة الوقف، وكذلك لمأمور بيت المال، وحتىإن فقرة الترافع أمام المحاكم في الوكالات قُصرت فقط على المحامين، والمذكورين أعلاه.

هناك أخطاء، وهي ليست قليلة، ومعالجتها تبدأ بالاعتراف بالواقع، وحاجته للتطوير، وعدم الإفراط في الثناء، وقبول النقد للتطوير، وإيجاد قنوات لسماع الآراء التطويرية بشكل دوري، ودائم؛ فهناك القاضي، وله ملحوظاته، وهناك المتقاضي،والمحامي، ولهما ملحوظاتهما؛ إذ لا يَكتمل البناء إلا بسماع آراء المستفيدين من القطاع، والمختصين

وكان يُظن أن التقنين في القضاء سيحد من مسألة تقدير القاضي، وإنزاله مناط النصوص على وقائع معينة؛ وذلك على نحو يقترب من التماثل، أو التقارب في الحكم في القضايا المتشابهة، وكان يُظن أن الجيل الجديد من القضاة سيكون أكثر اقترابًا لتقدير الحالات، والحكم عليها، وهو ما يعني ثمرة التقنين التي يتطلع إليها الناس، بيد أن حالات تم سماعها من قضاة،ومحامين قد تجعل ذلك صعبًا، وبعيد المنال؛ فالوصول للجودة في القضاء يُعتبر هدفًا جميلًا، ومتطلبًا اجتماعيًّا، واقتصاديًّا، ولا شك أن تحقيق ذلك يتطلب الكثير من الجوانب، لكن أحد مؤشرات ذلك هو الوصول لأحكام متجانسة في الحالات المتشابهة،والمتقاربة؛ وذلك بعيدًا عن التقديرات الشخصية لبعض القضاة التي ترتبط بطبيعة كل فرد، وشخصيته.

ومن التحديات التي قد يُغفل عنها في النظام القضائي هي طبيعة العقل القضائي الذي تأثر عبر التاريخ بنمط معين من التفكير، والسلوك، ونحن في مرحلة جديدة تدعو إلى تحسين جودة القضاء عبر التركيز على رضا المستفيدين؛ مما قد يظهر معهتناقض بين هذا العقل التقليدي ومتطلبات التطور القضائي الحديث

ويُلاحظ أن القاضي يتصرف في بعض الأحيان بغرابة عن انطباعات محيطه؛ مما ينعكس في تعامله مع المستفيدين، خاصة عندما تأتي القضايا التي تتطلب تصنيفات معينة؛ إذ يُفترض أن تقدم الأتمتة جودة عالية في مرحلة معينة من الإجراءات، ولكن تتضاءل هذه الجودة عندما يتدخل العنصر البشري، خصوصًا في الحالات التي تحتاج إلى تصنيف متخصص؛ فعلى سبيل المثال قد يتم رفض طلبات قضائية عبر بوابة (ناجز)؛ وذلك بمجرد أن يتم اعتبارها غير مناسبة لاختصاص المحكمة من قبل الموظف؛ مما يؤدي إلى دائرة مفرغة من الرفض المتكرر؛ فيمكن أن يُطبق المبدأ نفسه على القضاة؛ حيث يتم رفض النظر في القضايا بحجة عدم الاختصاص؛ وذلك على الرغم من مرور القضية بسلسلة طويلة من التقييمات بين محاكم متعددة؛ لذلك فإن الجودة القضائية تتطلب تطورًا في طبيعة العقل القضائي، وعلى الرغم من التقدم الكبير في الأتمتة الذي تحقق بوجود منصة (ناجز) يبقى التحدي في تطوير العقل القضائي؛ ليتوافقَ مع المتطلبات الجديدة التي تفرضها رؤية 2030م.

وفي سياق متصل يواجه الاستثمار في مشاريع الابتكار، والمشاريع الناشئة في المملكة عدة تحديات جوهرية؛ حيث تعد ضبابية القوانين، وتداخل الأنظمة التشريعية من أهم العوائق أمام المستثمرين، ورواد الأعمال؛ إذ إن عدم وضوح القوانين السعودية، وصعوبة فهمها للمستثمرين يعوق عملية جذب الاستثمارات الخارجية، ويسبب تشتتًا في التفسير، والتطبيق، وأحدأبرز التحديات هو غياب التشريعات الخاصة بالاستثمار الجريء؛ حيث يفتقر السوق إلى إطار قانوني موحد يُنظم هذا النوع من الاستثمار بشكل فعال، كما أن القوانين المتعلقة بالشركات الناشئة، ورأس المال الجريء في المملكة غير واضحة بالقدر الكافي، وتوزع المسؤوليات بين عدة جهات تنظيمية، مثل: وزارة الاستثمار المعنية بالاستثمار الأجنبي، ووزارة التجارة لتنظيم الشركات، وهيئة السوق المالية للصناديق الاستثمارية، والقضاء التجاري، ووزارة العدل؛ مما يؤدي إلى تداخل التفسيرات،والاجتهادات القانونية، وهذا التوزيع يعزز التفاوت في معالجة النزاعات الاستثمارية، ويعقد عملية تأسيس الشركات الناشئة،وزيادة الاستثمارات الجريئة، وفي ظل هذه التحديات يحتاج المستثمرون، والمبتكرون إلى بيئة قانونية أكثر وضوحًا، وتنظيمًا تعزز من ثقتهم، وتشجع على اتخاذ قرارات استثمارية أكبر.

التوصيات

1. وضع معايير دقيقة لاختيار القضاة؛ بحيث يتم اختيارهم بناءً على أربعة معايير أساسية: أولًا - معيار النزاهة الذي يضمن سلوكًا نزيهًا في كل قراراتهم. ثانيًا - العلم الشامل بالأنظمة، والقوانين، وفهم النوازل، والإلمام بالأعراف التجارية،والاجتماعية، والمالية. ثالثًا – الذكاء، والفطنة، والقدرة على الإدراك السريع، واستيعاب القضايا المعقدة. رابعًا - قوة الشخصية، وإدارة العواطف؛ حيث يجب أن يكون القاضي قادرًا على الحفاظ على الحياد في جميع المواقف.
2. ضمان الكفاية المالية للقضاة، ومعاونيهم؛ بما يكفل استقلالهم المالي، ويحد من أية مخاطر فساد قد تؤثر على نزاهة الجهاز القضائي؛ مما يعزز الثقة في العملية القضائية، ويشجع على اتخاذ قرارات عادلة.
3. دعم المحاكم بتوظيف طاقم مؤهل من المحترفين الذين يمتلكون المهارات اللازمة لكتابة المحاضر، والضبوط بدقة، وهو أمر ضروري لضمان التوثيق السليم لما يحدث في الجلسات القضائية؛ وبالتالي ضمان سير العدالة بشفافية.
4. رقمنة جميع الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم، واللجان القضائية؛ وذلك بعد تدقيقها، وتنقيحها مع الحفاظ على سرية البيانات، وحماية خصوصية الأطراف المعنية؛ بما يساهم في تسريع الوصول إلى الأحكام، ورفع كفاءتها.
5. استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتصنيف الأحكام القضائية، وتبويبها، واستخراج التسبيب، والأدلة، وعزوها إلى مصادرها القانونية الدقيقة؛ فضلًا عن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تفريغ محاضر الجلسات؛ وذلك لضمان دقة توثيق العمليات القضائية، وسرعة هذا التوثيق.
6. توفير تدريب مستمر للعاملين في السلك القضائي؛ بما يضمن لهم الاطلاع على أحدث المستجدات القانونية،والتشريعية، والتقنية المؤثرة في عملهم؛ وبالتالي تعزيز جودة القرارات القضائية، وإبقاؤها متوافقة مع التطورات القانونية الحديثة.
7. تخصيص المحاكم؛ وفقًا للأنشطة المختلفة، مثل: المحاكم العمالية، والمصرفية، والتأمينية، وغيرها؛ وذلك لتسهيل عملية التقاضي، وتسريعها، وضمان أن كل قضية تتم معالجتها من قبل مختصين في المجال المعني.

المصادر والمراجع

1-السباعي، حكيمة. (2024م). جودة الأحكام القضائية، ودورها في تعزيز الأمن القضائي: تشجيع الاستثمار، وتحقيق التنمية. مجلة جيل حقوق الإنسان، ع 46،71 - 98.

2-مركز الدراسات، والبحوث القانونية. (2023م). استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم السعودية. Clsr.gov.sa.

3- الجلعود، أروى بنت عبد الرحمن بن عثمان. (1444هـ). أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، الجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء)، الرياض.

4- الجوفان، ناصر بن محمد بن مبارك. (1999م). استقلال القضاء في المملكة العربية السعودية. العدل، مج 1, ع 1، 143 - 165 .

5-قادري، أمال، وخوجة، نضيرة إدريس. (2020م). جودة الخدمة القضائية، ودورها في ارتقاء قطاع العدالة. مجلة الدراسات الحقوقية، مج 7, ع 3،503 -530.

6-وزارة العدل. (1999م). القضاء في المملكة العربية السعودية: تاريخه - مؤسساته - مبادؤه. وزارة العدل، مج 1, ع 2، 218 - 219 .

7- السلمي، فهد بن عبد الله بن علي. (2010م). استقلال القضاء في ضوء التنظيم القضائي الجديد في المملكة العربية السعودية. المؤتمر العلمي الدولي: الاتجاهات التشريعية الحديثة في التنظيم القضائي، الإسكندرية: كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، 607 - 629 .

8- الحسين، محمد. (2020م). إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات القضائية. مجلة العلوم القانونية، مج 6, ع 11،1 – 6.

9-الإدريسي، خليل. (2013م). الخدمات القضائية بالمغرب، وضمانات الجودة. مجلة القبس المغربية للدراسات القانونية،والقضائية، ع 5، 167-189.

10- ابن طالب، عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن. (2011م). إمكانية تطبيق الجودة الشاملة في تطوير أداء القضاة التابعين للمجلس الأعلى للقضاء بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

المشاركون*

- **الورقة الرئيسة:** أ. عاصم العيسى
- **التعقيب الأول:** أ. نورة الوندة
- **التعقيب الثاني:** أ. أحمد المحيميد
- **إدارة الحوار:** أ. لاحم الناصر
- **المشاركون بالحوار والمناقشة***
- د. أماني البريكان
- د. الجازي الشبيكي
- د. حسام زمان
- د. حمد البريثن
- أ. حمد السمرين
- د. حميد الشايجي
- د. خالد الرديعان
- د. زياد الدريس
- معالي الفريق د. عبدالإله الصالح
- د. عبد الرحمن الشبيب
- د. عبد الرحمن العريني
- د. عبد العزيز الحرقان
- د. عبد العزيز العثمان
- د. علي الوهيبي
- أ. فائزة العجروش
- د. فهد الغفيلي
- د. فوزية الدوسري
- د. فيصل المبارك
- أ. محمد الأسمري
- د. محمد الثقفي
- د. مساعد المحيا
- د. مشاعل العيسى
- د. نوال الثنيان

*ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

ملتـقى أسبـار

Asbar Council

(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م

@MultaqaAsbar

@Multaqa_Asbar

https://cutt.us/U0nnC

00966114624229

www.asbar.com